الموقف الروسي من الضغوط الأمريكية على العراق
2003-1991

بشار فتحي جاسم العكيدي
مدرس مساعد / قسم الدراسات التأريخية/ مركز الدراسات الإقليمية /جامعة الموصل

مستخلص البحث

لعبت الظروف السياسية التي مر بها العراق خلال الحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن بسبب أزمة الكويت عام 1990 دورا كبيرا في إظهار بعض المواقف السياسية التي كان لابد من الوقوف عندها. تناول البحث الموقف الروسي تجاه الضغوط الأمريكية على العراق، حاولت روسيا من خلال العراق الحصول على مكاسب سياسية تمثلت في معارضة السياسة الأمريكية من خلال القرارات التي أصدرها مجلس الأمن والتي عبرت بداخلها عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن روسيا ومن خلال هذا الموقف حققت مكاسب اقتصادية مهمة من خلال الشركات الروسية التي كانت تعمل في العراق. أي إن الموقف الروسي تجاه العراق كان عبارة عن مقايضة سياسية. الموقف الروسي المتشدد بدأ أكثر مرونة عندما تأكدت روسيا أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على ضرب العراق متجاهلة كافة الدعوات الرامية إلى حل ألازمه بالطرق الدبلوماسية.

مقدمة

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً سياسية كبيرة على العراق بعد الأزمة التي حصلت اثر الاجتياح العراقي للكويت عام 1990. وقد تجسدت هذه الضغوط في القرارات التي أصدرها مجلس الآمن والتي عبرت في محتواها عن وجهة النظر الأمريكية تجاه العراق. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال القرارات التي أصدرها مجلس الأمن لاحقاً تجاه العراق، تجاهلت الدول الأخرى الدائمة العضوية في المجلس من خلال الانفراد باحتواء القرارات والتأثير على صناعة القرار داخل أروقة المجلس. الموقف الأمريكي خلق مواقف مضادة لها. فروسيا التي خرجت من محنة انهيار الاتحاد السوفيتي حاولت العثور على أي نافذة لتحقيق مكاسب سياسية تعيد إلى الأذهان أمجاد الإمبراطورية السوفيتية والحرب الباردة. فوجدت في العراق ضالتها من خلال معارضتها للقرارات الأمريكية.

الموقف الروسي الرافض للسياسة الأمريكية تجاه العراق لم يكن يخلو من تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية مختلفة المكاسب السياسية بالوقوف بوجه السياسة الأمريكية من خلال عضويتها الدائمة في مجلس الأمن ورفضها للقرارات الصادرة بحق العراق. أما المكاسب الاقتصادية وهي الأهم متمثلة بالشركات الروسية النفطية التي تعاقدت مع الحكومة العراقية خلال فترة الحصار الاقتصادي، كما أن روسيا كانت تسعى لرفع العقوبات الاقتصادية على العراق لأنها وقعت عقوداً بمليارات الدولارات مع العراق معلقة برفع الحصار الاقتصادي.

الموقف الروسي تجاه السياسة الأمريكية لم يبق على نفس الوتيرة. بل أن روسيا وقبل الحرب على العراق عام 2003 رضخت للمطالب الأمريكية وغيرت موقفها الرافض للحرب ودعت العراق إلى الالتزام بكافة قرارات

مجلس الأمن. وتعدى الأمر إلى أن روسيا طلبت من الرئيس العراقي الراحل صدام حسين التخلي عن السلطة مقابل الضمانات التي أعطتها الولايات المتحدة الأمريكية لها في الإبقاء على مصالحها في العراق شريطة عدم معارضتها داخل مجلس الأمن. فضربت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن عرض الحائط وقامت بغزو العراق وإسقاط النظام فيه في 9 نيسان 2003.

قسم البحث الذي يحمل عنوان (الموقف الروسي من الضغوط الأمريكية على العراق 1991-2003) إلى ثلاثة محاور المحور الأول: قراءة في تطور العلاقات العراقية- السوفيتية أما المحور الثاني: فتطرق الى الحديث خلاله عن الأبعاد السياسية للموقف الروسي من خلال بعض القرارات الصادرة من مجلس الأمن تجاه العراق. المحور الثالث: تناول الأبعاد الاقتصادية للموقف الروسي تجاه الضغوط والمكاسب التي حققتها روسيا من ذلك.

أولاً: قراءة في تطور العلاقات العراقية- السوفيتية حتى عام1991:

عند الإشارة إلى العلاقات العراقية السوفييتية، نجد ان هذه العلاقة اتسمت بعدم الاستقرار والثبات، وسبب ذلك يعود إلى طبيعة المصالح السياسية التي تشوب هذه العلاقة، فعندما تكون المصالح قائمة يكون هنالك تقارب، وعندما تكون المصالح غائبة يكون هناك فتور في العلاقة.

بدأت العلاقة الرسمية بين العراق والاتحاد السوفيتي في عام 1944 وتحديداً في 21 آب عندما وافق مجلس الوزراء العراقي على إقامة علاقة بين الحكومة العراقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي ووصل (فيتوفيتش زايتزين) في الثاني من شباط 1945 كأول ممثل دبلوماسي في بغداد، وتأخرت الحكومة العراقية في إرسال ممثلها إلى موسكو حتى 16 تشرين

الأول 1945 عندما وصل عباس مهدي كأول ممثل رسمي إلى موسكو[1]. وعلى ما يبدو أن العراق كان متوجسا من إقامة علاقة مع الاتحاد السوفيتي والسبب في ذلك يعود إلى أن العراق كان واقعاً تحت الاحتلال البريطاني الثاني (1941-1947) ولم تكن بريطانيا راغبة في وجود تقارب عراقي سوفييتي إضافة إلى أن النظام الملكي الذي كان قائماً آنذاك لم يضع الاتحاد السوفيتي في توجهاته الخارجية فقد كان الغرب متمثلاً ببريطانيا والولايات المتحدة نموذجه الذي يقتدي به.

إلا أن العلاقة التي كانت هشة في بدايتها توقفت بعد أن وقع العراق على اتفاقية حلف بغداد بتاريخ 24 شباط 1955[2]. وهذا يعني أن السوفيت أرادوا من خلال إقامة علاقة مع العراق سحبه إلى المعسكر الشرقي بجعله نقطة انطلاق للسوفيت في المنطقة العربية، إلا أن هذا اصطدم بتوجهات السياسيين العراقيين آنذاك والرافضين للتوجهات الاشتراكية. وهنا يجب الإشارة إلى الدور الذي لعبه الحزب الشيوعي العراقي في إيقاف العلاقة بين العراق والاتحاد السوفييتي. إذ أن الموقف المعارض للحزب الشيوعي العراقي تجاه سياسة الحكومة العراقية القائمة آنذاك زاد من تزمت الحكومة تجاه الاتحاد السوفيتي وكان نوري السعيد يتحين الفرصة لإنهاء العلاقة مع الاتحاد السوفيتي لغرض التهيئة لتأسيس حلف بغداد، فأعلن في 14 كانون الثاني 1955 عن إنهاء العلاقة بين العراق والاتحاد السوفيتي معللاً ذلك بأن المفوضية السوفيتية في بغداد قد تجاوزت مسئوليتها وبدأت تتدخل في الشأن العراقي[3].

إلا أن السوفيت وبعد الإطاحة بالنظام الملكي سارعوا إلى الاعتراف بالحكومة التي شكلتها ثورة 14 تموز 1958 وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 17 تموز 1958 وتم تعيين عبد الوهاب محمود كأول سفير

عراقي لدى موسكو في 28 كانون أول 1958[4]. ثم أخذت شكل العلاقة بين الطرفين بالتذبذب في عام 1961 ثم عادت العلاقة إلى التطور بعد ثورة 17-30 تموز 1968 والتي حققت عبر سنواتها الأولى علاقات متميزة مع الاتحاد السوفيتي، كما عبرت قيادتها عن معاضدتها للثورة بعد إفصاح الثورة عن وجهة نظرها تجاه الغرب، وقد مثل هذا التعاضد اندفاعا كبيرا لبناء العلاقات العراقية-السوفيتية على أسس جديدة توجت بمعاهدة 1972[5]. والتي بموجبها حصل العراق على دعم اقتصادي وعسكري من الاتحاد السوفيتي[6].

وأثناء الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988) فان العلاقة بين العراق والاتحاد السوفيتي انتابها بعض الفتور إلى حد ما بسبب التقارب العراقي الغربي. مما دفع العراق إلى البحث عن مصادر أخرى للسلاح فاتجه إلى فرنسا ويوغسلافيا ورومانيا[7].

وأثناء الأزمة التي حصلت إثر الاجتياح العراقي للكويت، أدان الاتحاد السوفيتي الاجتياح. وأنضم إلى العقوبات الدولية ضد العراق واشترك في وضع قرارات مجلس الأمن الدولي لتسوية عواقب أزمة الخليج[8].

تلك كانت قراءة سريعة في مسار العلاقات العراقية – الروسية ومدخل لمعرفة المواقف الروسية من الضغوط التي مارستها واشنطن على العراق.

ثانيا: الموقف الروسي من السياسة الأمريكية تجاه العراق 1991-2003:

عندما نتحدث عن الموقف الروسي تجاه الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق يجب علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار المكاسب التي ستحققها روسيا من هذا الموقف. فالعراق بثقله السياسي والاستراتيجي في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وتأثيره على دول الجوار، بالإضافة

إلى الموقع الجغرافي الذي يتمتع به والإمكانات الاقتصادية التي يمتلكها. كل هذا دفع الروس إلى الوقوف مع العراق خلال الفترة قيد الدراسة. هذا إلى جانب المكاسب الاقتصادية التي سيجنيها الروس من العراق إذ ما رفع الحظر الاقتصادي المفروض عليه.

روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال مجلس الأمن الدولي حاولتا تحقيق مآربهما: فالولايات المتحدة الأمريكية تريد ضرب العراق ومن ثم الإطاحة بالنظام السياسي القائم فيه. وروسيا تريد الوقوف بوجه هذا التوجه من اجل تحقيق مكاسب سياسية في مقدمتها إعادة زمن القطبية الثنائية.

وبما أن المواقف تجسدت في مجلس الأمن، فأننا سنأخذ بعض القرارات التي صدرت بحق العراق والتي أظهرت الموقف الروسي تجاه الضغوط الأمريكية. ومن هذه القرارات القرار رقم (687) المتعلق بإنشاء اللجنة الخاصة، والقرار رقم (1284) والذي بموجبه تشكلت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الانموفيك) والمشروع البريطاني الأمريكي المسمى مشروع العقوبات الذكية.

أ. الموقف الروسي من تشكيل اللجنة الخاصة:

بعد الأزمة التي حصلت إثر الاجتياح العراقي للكويت في 2 آب 1990 وقفت الدول العربية والأجنبية موقف المعارض لهذا الاجتياح. على أساس أن المطلب العراقي بالكويت منافي لمبادئ ومواثيق الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق تدخل مجلس الأمن، فأصدر قراره رقم (665) في 25آب 1990والذي منح المشروعية للقوات الأمريكية التي كانت موجودة قبل الاحتلال العراقي في منطقة الخليج العربي، والقوات التي أتت بعد نشوب

الأزمة، لاستخدام القوة العسكرية لإخراج العراق من الكويت[9]. وبعد حرب الخليج الثانية وخروج العراق من الكويت اصدر مجلس الأمن القرار رقم (687) في 28 شباط 1991 والذي نص على تشكيل لجنة خاصة تقوم على الفور بإعمال تفتيش في المواقع التي تعينها لكشف قدرات العراق البيولوجية والكيميائية والبحث عن الأسلحة التي يمتلكها العراق حسب تصريحاته، والمواقع الإضافية التي تختارها اللجنة[10]. وكان الاتحاد السوفيتي قد أيد القرار. وقد صرح إدوارد شيفرنادزة وزير خارجية جمهوريات الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن بعد صدور القرار معللا المصادقة عليه بما يلي: "إن قرار اليوم لم يكن قرارا سهلا بالنسبة للاتحاد السوفيتي. فالجميع يعلم بعلاقتنا الطويلة الأمد مع العراق، إلا أن ما يدفعنا هو قلقنا الحقيقي على مستقبل ملايين العراقيين، بالإضافة إلى قلقنا على العالم الذي نعيش فيه جميعا..... إن الهدف من القرار هو وضع نهاية للعدوان، وأن يكون واضحا للعالم أن العدوان لايكافأ، وأملنا أن يكون لقادة العراق القدرة على إدراك المسؤولية التي تقع على عاتقهم أمام التاريخ وأمام شعبهم، وان يمتثلوا لإرادة المجتمع الدولي"[11].

والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية انفردت في إصدار القرارات داخل مجلس الأمن خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في 25 كانون الأول 1991، ففسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لان تمارس دور الشرطي العالمي مستغلة نفوذها في مجلس الأمن، فأصدرت القرارات التي تنسجم مع سياستها الخارجية. فكان قرار تشكيل اللجنة الخاصة أحد القرارات التي كان للولايات المتحدة الأمريكية الدور الكبير في تشكيلها وتعدى الأمر إلى أن الأمريكان تدخلوا في اختيار أعضاء اللجنة كما سنرى لاحقا.

قال روبرت كالوتشي (Robert gallucci) نائب رئيس اللجنة الخاصة عند تشكيل اللجنة: "انه كان عضوا في مكتب الشؤون السياسية والعسكرية في وزارة الخارجية الأمريكية. وتم استدعاؤه لغرض صياغة مشروع سيطرح على مجلس الأمن بشان وضع شروط لوقف إطلاق النار مع العراق. وأبلغته الوزارة آن يهتم بتشكيلات اللجنة الخاصة التي سيؤسسها مجلس الأمن. وبعد تبني القرار 1991/687على وفق الصيغة التي أعددتها، أبلغتني وزارة الخارجية في اليوم التالي بالعمل على اختيار منتسبي اللجنة الخاصة واعلمتني أنها ترغب في تعيين رو لف ايكيوس(Rolf ekeus) وهو وزير خارجية سويدي سابق رئيسا لها وتعييني نائبا له. ثم تدخلت المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A.) وفرضت تعيين عدد كبير من عملائها داخل اللجنة"[12].

من خلال التصريح يتضح الدور الأمريكي الكبير في التأثير على مجلس الأمن وفي الهيكلية التي اعتمدها المجلس.كما ان الولايات المتحدة أرادت بهذا القرار القضاء على كافة الإمكانات العسكرية التي يمتلكها العراق والتي تشكل بدورها تهديدا كبيرا على أمن (إسرائيل). كما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال عملائها في الـ (C.I.A.) والمتنفذين داخل اللجنة الاطلاع على المواقع التي يعمل بها العراق والتعرف على الكوادر والقدرات البشرية التي يمتلكها العراق.

ويجب الإشارة هنا أن العراق بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور روسيا كوريث شرعي لها، أعلن اعترافه الرسمي بروسيا في 2 كانون أول 1992[13]. الموقف الروسي من اللجنة الخاصة ومنذ تشكيلها، لم يكن بالدور المطلوب منها، وحاولت روسيا تجنب الاحتكاك مع الولايات المتحدة الأمريكية لانشغالها وفي هذه الفترة بالتحديد بجمع ما يمكن جمعه من أركان

الإمبراطورية السوفيتية المنهارة. ألا أن هذا لا يمنع من ظهور مواقف داخل روسيا رافضة لمبدأ العقوبات الاقتصادية المفروض على العراق، وبدا ذلك واضحا خلال عامي 1992و1993 وبالتحديد في اجتماعات البرلمان الروسي والذي طالب بانسحاب روسيا من نظام تطبيق العقوبات واستئناف التجارة مع العراق، كذلك وفي نفس الفترة قام وفد رسمي روسي برئاسة زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي فلاديمير جيرينوفسكي بزيارة بغداد وطالب برفع الحظر المفروض على العراق وإقامة تحالف استراتيجي معه[14]. وفي حزيران من عام 1997أصدرمجلس الدوما الروسي قانونا نص على منع استخدام أموال الدولة الروسية في المشاركة بتنفيذ نظام العقوبات المفروضة على العراق، كما نص أيضا على استئناف العلاقات التجارية مع العراق بما فيها شراء النفط ومشتقاته وتنفيذ المشاريع المشتركة بين الطرفين، إلا أن هذه القرارات لم تكن ملزمة التنفيذ من قبل الحكومة الروسية[15].

في 13 تشرين الثاني 1997 طلب العراق من موظفي اللجنة الخاصة وبالذات من حملة الجنسية الأمريكية مغادرة العراق لعدم مصداقيتهم في التعامل مع العراق وعدم نقل الحقائق كما هي، وردا على ذلك قام رئيس اللجنة بسحب جميع أعضائها وموظفيها من العراق والإبقاء على عدد قليل منهم، فتدخلت روسيا بشكل مباشر واستطاعت وبعد نشاط دبلوماسي من إقناع المسؤولين العراقيين بالتعاون مع اللجنة من جديد لإكمال مهمتها، وبناء على ذلك عاد موظفو اللجنة إلى العراق يوم 21تشرين الثاني 1997[16].

إلا أن اللجنة الخاصة واجهت أزمة حقيقية عندما أعلن العراق في 5 آب 1998 وفي بيان لمجلس قيادة الثورة وقف التعاون مع اللجنة الخاصة حتى يرفع مجلس الأمن الدولي الحظر النفطي ويعيد تنظيم اللجنة وينقل مقرها

إلى جنيف أو فينا[17]. والسبب وراء هذا الإجراء أن اللجنة لم تكن نزيهة في عملها ولم تنقل الحقائق إلى مجلس الأمن، وان العراق يقدم التسهيلات المطلوبة منه.والذي زاد من تفاقم ألازمه الاعتداء الذي شنته المقاتلات الأمريكية والبريطانية على العراق في 16/كانون الاول/ 1998 والذي أطلقت عليه الولايات المتحدة عملية (ثعلب الصحراء). مما دفع الأمم المتحدة إلى أيجاد صيغه جديدة للتعامل مع العراق، فشكلت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الانموفيك).

ب. الموقف الروسي من تشكيل لجنة الامم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الانموفيك)

تشكلت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الأنموفيك)بعد انتهاء عمل اللجنة الخاصة والتي لم تكن بقدر المسؤولية الملقاة على عاتقها. تشكلت لجنة (الأنموفيك) بموجب قرار مجلس الأمن ذي الرقم (1284) في 17/ كانون الثاني/1999 لتحل محل اللجنة الخاصة، والتي ستضطلع بالمسؤوليات التي عهد بها المجلس إلى اللجنة الخاصة فيما يتصل بالتحقق بامتثال العراق للقرارات ذات الصلة، وان تقوم لجنة الرصد حسب توصية الفريق المعني بنزع السلاح ومسائل الرصد والتحقق المستمرين حاليا ومستقبلا، وأن تحدد اللجنة مواقع إضافية في العراق يشملها النظام المعزز للرصد والتحقق المستمرين[18]. وقد لاقى القرار رفضا روسيا، إذ امتنعت روسيا عن التصويت على القرار. وقال مندوب روسيا في الأمم المتحدة بعد رفضه القرار "أن روسيا قدمت إلى مجلس الأمن مشروعا كان من شأنه أن يقر بإنشاء هذه اللجنة إلا أن مشروعه ضرب عرض الحائط، كما أن المشروع نص على ضرورة تعاون العراق الكامل مع هيئة الرصد الجديدة وهذا مالا تقبل به روسيا، كما أن روسيا ذكرت المجلس، أن اللجنة

الخاصة تسببت في أن توجه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضربات واسعة النطاق للعراق وفي ظل هذه الظروف فأن روسيا لا يمكنها أن تؤيد مشروع القرار المعروض علينا"[19]. وعلى غرار هذا الموقف رفضت روسيا تعيين السويدي رولف ايكيوس رئيسا للجنة الانموفيك[20]. وتم تعيين هانز بليكس (Hanz Blex) رئيسا للجنة في 27 كانون الثاني 2000[21]. وقد سبق لأيكيوس إن عمل رئيسا للجنة الخاصة بعد فرضه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وإلحاقا بالقرار رقم (1284) صدر القرار رقم (1441) من مجلس الأمن بتاريخ 8 تشرين الثاني 2002[22]. والذي عالج ما كانت تفتقر إليه لجنة الانموفيك، فوسع من نطاق عملها ومن صلاحيتها. كما أن السلطات التي بيدها أصبحت بموجب هذا القرار فوق السلطات السيادية للحكومة العراقية، بالإضافة إلى الدعم الذي تتلقاه اللجنة من مجلس الأمن[23]. وكرد فعل على القرار الأخير صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وخلال اجتماع للحكومة الروسية في 10 تشرين الثاني2002 " بأن القيادة الروسية تعتبر قرار مجلس الأمن الدولي (1441) بشان العراق نتيجة إيجابية للتعاون المشترك بين أعضاء مجلس الأمن الدولي، وان روسيا ومن خلال القرار لاترى أي تلميح لاستخدام القوة تلقائيا. وان هذا القرار نتيجة للحل الوسط الذي قبلناه "[24]. وتجاه نفس القرار صرح وزير الخارجية الروسي أيغور أيفانوف قائلا "إن القرار لا يتضمن اللجوء التلقائي للقوة، بل ينص على إن يعقد مجلس الأمن اجتماعا لبحث المشاكل التي تطرأ، وان القرار مفتتحا لأفاق الوصول إلى تسوية شاملة للمساءلة العراقية تتضمن فيما تتضمنه رفع العقوبات وتعزيز السلام والاستقرار في منطقة الخليج، وارى إن القرار نجاح كبير حققه جميع الذين يدعون إلى تغليب ميثاق هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي على سواهما"[25].

من خلال سياق الكلمتين اللتين ألقاهما كل من الرئيس الروسي ووزير خارجيته ترى روسيا أنها حققت مكسبا سياسيا كبيرا بإصدار هذا القرار والذي لا يلزم باستخدام القوة من أي طرف والمقصود هنا الولايات المتحدة الأمريكية ألا بالرجوع إلى مجلس الأمن الدولي. إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية تجاهلت كل القرارات والمواثيق الدولية وبدأت تخطط لضرب العراق والإطاحة بنظامه السياسي، وكان لها ما أرادت في 9 نيسان 2003.

ج. الموقف الروسي من مشروع العقوبات الذكية:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومن خلال مجلس الأمن بالسيطرة على كل الإمكانات والخبرات والطاقات التي يمتلكها العراق من خلال ما احتوته هذه القرارات والتي عبرت في محتواها عن السياسة الأمريكية تجاه العراق.كل هذه القرارات لم تضع حدا لرغبات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في السيطرة على العراق، فبدأتا تخططان لعرض مشروع على مجلس الأمن أطلق عليه فيما بعد بمشروع العقوبات الذكية. ينص هذا المشروع على ان تضع الأمم المتحدة مراقبين على حدود العراق مع جيرانه وفي المطارات الأجنبية الكبرى للحيلولة دون قيام النظام العراقي باستيراد المعدات العسكرية، ولإغراء الدول المجاورة بتنفيذ الخطة سيسمح لها بشراء النفط العراقي بأسعار مخفضة، وسيتم إيداع كل أو بعض عوائد هذه المشتريات في حساب خاص يمكن ان يستخدمه العراق لشراء البضائع من هذه الدول التي تأتى في مقدمتها الأردن وسوريا وتركيا، وحسب المشروع ستقوم الامم المتحدة بتحديد الشركات المسموح لها بشراء النفط العراقي في محاولة لإلغاء دور الوسطاء الذين يدفعون أموالا بصورة غير شرعية للنظام العراقي، وضمن هذا المشروع هنالك خطوات يمكن للولايات المتحدة أن تنفذها بصورة منفردة بينما تحتاج الخطوات الأخرى إلى

موافقة لجنة المقاطعة التابعة للأمم المتحدة[26].

والملاحظ على هذا المشروع انه يسحب البساط من تحت أقدام الحكومة العراقية، فهو يشدد الرقابة عليها في عدم استيراد المعدات العسكرية من جهة، ومن جهة أخرى فان العائدات النفطية التي سيجنيها العراق من بيع النفط سوف تكون الامم المتحدة هي المسئولة عن انفاقها. كذلك فان القرار يخول الولايات المتحدة الامريكية ان تختار الشركات النفطية التي يحق لها التعامل مع العراق، وهذا مالا تسمح به الحكومة العراقية ولا الجهات الاخرى التي تتعامل معها وفي مقدمتهم روسيا.

لاقى المشروع عند عرضه على مجلس الأمن الدولي معارضة روسية كبيرة. حيث اعترضت روسيا على المشروع لكونه يسبب لها ولشركاتها الكثير من الخسائر. وقال إيغور ايفانوف ذلك صراحة في رسالة بعثها إلى كولن باول وزير الخارجية الأمريكي: "إننا نرى في المخطط تهديدا خطيرا لمصالح روسيا التجارية والاقتصادية في العراق"[27]. كما أن هنالك فقرات في المشروع تعتقد روسيا أنها تضر مصالحها بشكل مباشر. إذ تنص الفقرة الأولى على السماح لكافة الدول أن تبيع للعراق أو تمده بأي من السلع والمنتجات التجارية، وهذا يسحب البساط من تحت الشركات الروسية التي تتمتع بهذا الامتياز. وتشعر روسيا ان وجود مثل هذا الشرط يعني أن الأمم المتحدة ستفرض شركات سوف تدخل في منافسة مع الشركات الروسية التي تتمتع بدعم من الحكومة العراقية[28]. وهنالك فقرات أخرى كانت سببا في رفض روسيا لمشروع العقوبات الذكية سنذكرها في الأبعاد الاقتصادية للموقف الروسي لاحقا.

وكتأكيد على الرفض الروسي لمشروع العقوبات الذكية قام النائب القومي الروسي فلاديمير جيرينوفسكي بزيارة إلى العراق في 1 تموز 2001 لدعم الموقف العراقي الرافض للمشروع الأمريكي، وضمن نفس السياق تسلم وزير

الخارجية السوري فاروق الشرع رسالة من نظيره الروسي أيغور ايفانوف في 30 حزيران 2001 جاء فيها: "ان روسيا لن تسمح بتمرير قرار العقوبات ضد العراق لأنه قرار خطير ليس للعراق فحسب وإنما للمنطقة ككل"[29]. وحاولت روسيا تقديم مشروع إلى مجلس الأمن في 26 حزيران 2001 مضاد للمشروع الأمريكي يدعو إلى تعليق العقوبات على العراق فور إقامة نظام للرقابة على الأسلحة العراقية ثم رفعها خلال (180) يوم بناء على توصية الأمين العام للأمم المتحدة. إلا أن المندوب الأمريكي جايمس كانينغهام استبعد على الفور البحث في المقترح الروسي قائلا "انه أساسا ليس صالحا للمناقشة" كما ان المندوب البريطاني جيمي غرينستوك قد أعلن للصحفيين قبل بدء المناقشة أن المشروع الروسي لا يتمتع بصدقية[30].

وتماشيا مع الموقف الروسي الرافض لمشروع العقوبات الذكية، صوت مجلس الدوما الروسي في 4 تموز 2001 على إلغاء العقوبات على العراق، أي أن التصويت جاء بعد ساعات من تأجيل التصويت على مشروع العقوبات الذكية في مجلس الأمن. وجاء قرار الدوما الروسي في وقت مناسب لدعم القرار السياسي الرسمي لكي يكرر قادة الكرملين على أسماع نظرائهم الغربيين مواقفهم تجاه العراق وكأنها موقف شعبي أصر عليه ممثلو الشعب[31]. وكرد من جانب العراق على الموقف الروسي الرافض لمبدأ العقوبات الذكية فقد أكد فائز شاهين وكيل وزارة النفط العراقية إن علاقة بلاده مع روسيا سوف تتضاعف خلال المرحلة المقبلة وستحظى الشركات الروسية باولولية كبيرة في تلبية احتياجات العراق في ميادين عديدة وذلك بعد دورها المؤثر في إجبار بريطانيا والولايات المتحدة على سحب مشروع العقوبات الذكية[32]. كما أن الرئيس العراقي السابق صدام حسين وبعد ساعات من إعلان إفشال العقوبات الذكية على العراق تقدم بالشكر والعرفان

إلى روسيا علنا باعتبارها مكرمة رئاسية من الشريك الأول للعراق وصاحب حصة الأسد في المشاريع العراقية. وبعثت موسكو إلى بغداد سفير المهمات الخاصة نيكولاي كارتوزوف فورا ليؤكد على ثبات موقف بلاده في نصرة العراق ورفع الحصار عن شعبه والوقوف ضد كل الإجراءات التعسفية التي تتخذها القوى الإمبريالية[33].

من خلال ما تقدم نرى أن الموقف الروسي الرسمي والشعبي كان ضد أي توجه غربي لإصدار قرار ضد العراق. كما أن العراق بدوره أدى ما عليه من التزامات تجاه الحكومة الروسية، إذ فضل الشركات الروسية على كافة الشركات الأخرى للاستثمار في المجال النفطي داخل العراق، كما أن العراق ابرم عقودا في مختلف القطاعات مع روسيا، أي أن العلاقة التي كانت بين الطرفين في مضمونها عبارة عن مصالح مشتركة فروسيا من خلال العراق حاولت دعم اقتصادها المتهاوي عن طريق العقود المبرومة معه وفتح باب الاستثمار، والعراق من جانبه حقق مكسبا سياسيا من خلال إفشال روسيا للعقوبات الذكية.

إلا أن الموقف الروسي المتشدد تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لم يبق على نفس الوتيرة، إذ نرى فيما بعد أن اللهجة الروسية تجاه الولايات المتحدة تغيرت وبد ذلك من خلال التصريح الذي أدلى به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال تسلمه أوراق اعتماد بعض السفراء لدى موسكو في 30كانون أول 2002 عندما تحدث عن العراق قائلا " إن الأيام تعطينا مع الأسف ذريعة للقلق "، غير أن التغير في الموقف الروسي بدا واضحا بما لا يقبل الشك اثر زيارة رئيس الوزراء الإيطالي سلفيو بر لسكوني إلى موسكو قادما من واشنطن في 3 شباط 2002 وبتوجيه من الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش (J.W.Bosh)، وبعد اللقاء بين بوتين وبرلسكوني تغيرت اللهجة الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلن بوتين وخلال مؤتمر

صحفي عقده بعد اجتماعه مع برلسكوني "إن استخدام القوة ضد العراق هي حالة استثنائية وإننا لا نستبعد صدور قرار من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة ضد العراق، وان العراق يتحمل قسطا كبيرا من المسئولية، وعلى العراق التعاون مع المفتشين.....، وختم حديثه قائلا أين الأسلحة التي دمرها العراق وأين تم تدميرها"[34]. والظاهر أن الرسالة التي كان يحملها برلسكوني كانت من الأهمية بحيث تؤدي إلى تغيير موقف سياسي استمر لأكثر من اثنتي عشر عاما، كما أن التغيير في الموقف الروسي لابد انه قد جاء بعد وعود وضمانات قطعها البيت الأبيض لروسيا، كما أن هذا التغيير في الموقف يدل دلالة واضحة على أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على ضرب العراق مهما كان حجم المعارضة وان على روسيا أن تحلق مع السرب..

هذا التغيير في الموقف الروسي تجاه العراق دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى عرض مشروع العقوبات الذكية مرة ثانية على مجلس الأمن الدولي، وبالفعل تم عرض المشروع في 14 حزيران 2002 وتمت المصادقة عليه من قبل كافة الأعضاء بما فيهم روسيا.وقد حاولت روسيا المناورة مع العراق بعد صدور القرار، إذ حثت العراق على قبول القرار ومن ثم الالتفاف عليه من خلال بعض الفقرات التي يحتويها[35].

وعلى ما يبدو فان الولايات المتحدة الأمريكية قد وعدت روسيا بحصة من النفط العراقي بعد الإطاحة بالنظام السياسي القائم، فبعد احتلال العراق قام وزير الخارجية الأمريكي كولن باول (Coline Paule) بزيارة إلى موسكو في 14 حزيران 2003 للتباحث مع الروس حول النفط العراقي[36].

ثالثا: الأبعاد الاقتصادية للموقف الروسي:

لا يمكن للأنظمة القائمة حاليا أن تفصل الجوانب السياسية عن الجوانب

الاقتصادية لما للاقتصاد من مساس مباشر بالعملية السياسية، حتى أن بعض الدول تبني سياساتها مع الآخرين على قدر المكاسب الاقتصادية التي ستجبيها من خلال هذه المواقف. ومن هذا المنطلق يمكن لنا أن نفهم الأبعاد الاقتصادية للموقف الروسي.

استطاعت روسيا ومن خلال الحصار الاقتصادي المفروض على العراق أن تقيم علاقات اقتصادية قوية معه وخصوصا في مجال القطاع النفطي. فقد صرحت ايكاترينا ستيبانوف من معهد موسكو للاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية " أن الحقائق الأساسية والملحة وراء سياسة روسيا بشأن العراق كانت ومازالت بشكل واضح هي الاقتصاد"[37]. وهذا الكلام يعني أن روسيا لولا مصالحها الاقتصادية في العراق لما وقفت هذا الموقف وسعت جاهدة لرفع الحظر عن العراق.

ويمكن حصر هذا الموقف بعد عام 1996 بعد تنفيذ قرار الأمم المتحدة 986 /1995 والذي عرف بصيغة النفط مقابل الغذاء. وتمت المباشرة بتنفيذ هذا القرار في 20 آيار 1996 بعد مناقشات بين العراق والأمم المتحدة والتوصل إلى الصيغة النهائية للقرار[38]. بموجب هذا القرار أصبح للعراق متنفس اقتصادي إذ يبيع العراق جزءا من نفطه مقابل الحصول على المواد الإنسانية الضرورية لحياة المواطن العراقي، هذا القرار فسح المجال أمام شركات النفط الروسية للعمل في العراق. بموجب هذا القرار ابرم العراق اتفاقا نفطيا مع روسيا أثناء زيارة وزير النفط والطاقة الروسي بيوتر روديونوف الى بغداد في آذار 1997 بقيمة 20 مليار دولار على أن تنفذ بعد رفع الحصار، ومن بينها عقد لتطوير المرحلة الثانية من حقل غرب القرنة النفطي في جنوب العراق وقعته شركة لوك اويل الروسية بلغت قيمته (3 ،8) مليار دولار ولمدة (23) عاما. كما ان العقود التي وقعتها الشركات الروسية لشراء النفط العراقي في إطار القرار (986) تبلغ قيمتها (7) مليارات دولار[39]. وعندما عرضت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا

مشروع العقوبات الذكية على مجلس الآمن عارضت روسيا هذا المشروع ووقفت حائلا دون تمريره، مما دفع الحكومة العراقية إلى مكافئة روسيا، ونتيجة لذلك ذلك وقع الطرفان في نهاية أيلول 2002 على مشروع اتفاق ثنائي للتعاون الاقتصادي والتجاري طويل الأمد تحت اسم (البرنامج طويل المدى لتعزيز التجارة والتعاون الصناعي والعلمي والتقني) وتقدر قيمة الاتفاق بـ (40) مليار دولار، ويشمل الاتفاق على (67) مشروعا في قطاع النفط و(6) مشاريع في مجال البتروكيماويات[40]. إضافة إلى حصول روسيا على عقود لتسليح الجيش العراقي واتفاقيات لاستثمار النفط العراقي[41].

تجلى الموقف الروسي الاقتصادي في العراق من خلال رفضه لمشروع العقوبات الذكية، إذ ان هذا المشروع لو نفذ فان روسيا ستخسر كثيرا من مصالحها الاقتصادية في العراق وفقا لما ياتي :

1- تسمح الفقرة الثانية من المشروع بإبرام عقود للخدمات ولبعض القطاعات وليس لأغراض الاستثمار، وهذا يتنافى مع الخطط العراقية-الروسية والاتفاقية بعيدة الأمد، لأنه يحرم على العراق توقيع اتفاقيات دولية شاملة ويحرم عليه طلب الاستثمار من هذا البلد أو ذاك.
2- تحدد العقوبات الذكية للعراق آلية تصدير النفط وكمياته، أي تضييق الخناق على الشركات الروسية التي تقوم باستثمار النفط العراقي.
3- تعطي الفقرة الخامسة من المشروع الحق للامين العام لوضع معايير الشركات التي يحق لها التعامل مع العراق. وهذا يتعارض مع الامتيازات التي تتمتع بها الشركات الروسية.
4- تعترض روسيا على وجود مفتشين دائمين على النقاط الحدودية والمطارات العراقية، لان هذا سيعيق عملية التبادل التجاري الذي تقوم به شركاتها[42].

1. الرفض الروسي لمشروع العقوبات الذكية كان له مبرراته، فمن خلال ما ذكرنا يتضح أن روسيا حاولت الحرص بالدرجة الأولى على مصالحها في العراق بغض النظر عن مصلحة الشعب العراقي، كما أن روسيا وخلال سنوات الحصار الاقتصادي استطاعت الحصول على ملايين الدولارات بواسطة شركاتها العاملة في العراق. إلا انه بعد تغير الموقف الروسي تجاه العراق نتيجة التطمينات الأمريكية لموسكو، وافقت روسيا على مشروع العقوبات الذكية– كما ذكرنا– مما دفع الحكومة العراقية إلى إلغاء عقد نفط القرنة الذي وقعته الحكومة العراقية معه مشركة (لوك اويل) النفطية الروسية في عام 1997، وحاولت روسيا إقناع الحكومة العراقية بالعدول عن قرارها إلا أنها لم تفلح في ذلك[43]. وبذلك ساءت العلاقة بين العراق وروسيا لان العلاقة التي ربطتهما خلال فترة الحصار الاقتصادي كان مبدئها الأساسي هو المصلحة.

خاتمة

من خلال البحث المتقدم هنالك بعض الحقائق التي تستوجب الوقوف عندها:

1- الولايات المتحدة الأمريكية كانت تخطط ومنذ فترة طويلة لاحتلال العراق، ألا أنها كانت تبحث عن الوسيلة لتحقيق غايتها. فوجدت في الدخول العراقي للكويت الذريعة المناسبة لتحقيق غايتها، لاسيما وان العراق يعتبر من الأهداف المهمة في الاستراتيجية الأمريكية.

2- الولايات المتحدة اعتبرت نفسها المسؤولة عن حفظ الأمن في العالم، فتمرر القرارات التي تنسجم مع مصلحتها، وهذا ما لمسناه من خلال القرارات التي صدرت من مجلس الأمن بحق العراق والتي كانت بمباركة أمريكية.

3- تجاه المد الأمريكي حاولت روسيا ومن خلال العراق الحصول على بعض المكاسب السياسية والتي تمثلت في معارضة بعض القرارات التي كانت الولايات المتحدة تخطط لإصدارها

4- المبدأ الذي استخدمته روسيا في التعامل مع العراق هو مبدأ المصلحة، فمتى ما استوجبت المصلحة الروسية مواقف متشددة نرى روسيا تعترض وتمانع وبالعكس.

5- روسيا كانت انتهازية في التعامل مع العراق، فهي من جهة تقف بوجه القرارات الأمريكية ومن جهة أخرى تحقق مكاسب اقتصادية كبيرة من خلال العقود التي أبرمتها شركات النفط الروسية مع الحكومة العراقية.

6- الموقف الروسي تجاه العراق لم يكن ثابتا، لذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع روسيا بتغيير موقفها من الحرب على العراق مقابل الحصول على مكاسب اقتصادية بعد احتلال العراق.

7- السياسة الخارجية العراقية خلال فترة الحصار لم تكن منفتحة تجاه الغرب، بل أن الحكومة العراقية تمسكت بالحفاظ على علاقتها مع روسيا. وهذا كان أحد أسباب تزمت الحكومة الأمريكية تجاه العراق.

RUSSIN Attitude From U.S. Pressures Toward Iraq 1991-2003

Bashar Fat-hi Jassim AL-Okaydi
Assikt, leeturer, History Department, Edueation College,
Mosul University

Abstract

Political conditions in Iraq during the economic blockade imposed by Security council due to Iraqs invasion to Kuwait in 1990 have played a large role in showing some political attitudes. This paper tacked the Russian attitude towards U.S. attitude in Iraq. Russia through Iraq tried to get political gains represented by opposing U.S. policy against Iraq through decision issued by security council. Also, Russia through this attitude had got economic gains through Russian companies which were working inside Iraq this attitude began to be more flexible when Russia confirmed that U.S.A. was determined to attack Iraq regardless of all refusing voices to solve the problem diplomatically.

قائمة المصادر والمراجع

(1) عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية–السوفيتية 1944–8 شباط 1963، ط1، بغداد–1980، ص

(2) عاصم محمد عمران، سياسة روسيا حيال الخليج العربي، مجاة دراسات دولية، العدد 19، بغداد، كانون الثاني 2003، ص14.

(3) عبد المناف النداوي، العلاقات الدبلوماسية العراقية– السوفيتية 1944–1958 في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة آفاق عربية، العدد الثاني، شباط، بغداد 1993، ص79.

(4) جاسم، مصدر سابق، ص105.

(5) عمران، مصدر سابق، ص14.

(6) علي دنيف حسن، آفاق استراتيجية : العلاقات العراقية–الروسية (1944–2003)، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على العنوان :

www.alsapaah.com./paper.php?scource

(7) المصدر نفسه

(8) العلاقات العراقية الروسية، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية على العنوان:

www.ar.rian.ru /arabic –world/irag.

(9) للتفاصيل ينظر: باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 1991–2003 دراسة توثيقية وتحليلية، ط1، بيروت 2006، ص92.

(10) المصدر نفسه، ص ص282–283.

(11) المصدر نفسه، ص ص 97–98.

(12) المصدر نفسه، ص ص 286–287.

(13) العلاقات العراقية الروسية، مصدر سابق.

(14) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية، ط1، بيروت–1998، ص 115.

(15) المصدر نفسه، ص ص115–116.

(16) بجك، مصدر سابق، ص 298.

(17) المصدر نفسه، ص302.

(18) المصدر نفسه، ص ص305–306.

(19) المصدر نفسه، ص308.

(20) محمد الغمقي، فرنسا والعراق عين على المنطقة وعين على الحليف الامريكي، بحث منشور على العنوان:

www.islamonline.net/arabic/polities/2002

(21) بجك، مصدر سابق، ص312.

(22) المصدر نفسه، ص 313.

(23) محمد الحميدي، برامج العراق المحضورة بين ميراث اللجنة الخاصة والعودة إلى المربع رقم واحد، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على العنوان : www.alzzaman.com.

(24) جمال حسين، خلفيات المداولة الروسية–الامريكية قبل الوصول إلى مجلس الامن. دلالات تشدد لهجة بوتين بعد زيارة برلسكوني، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على العنوان :

www.azzaman.com/azz/articles/2003

(25) المصدر نفسه.

(26) واشنطن تضع اللمسات الاخيرة على نظام "العقوبات الذكية "، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية على العنوان :

www.aliraq.org/forums/index.php

(27) جمال حسين، العراق ورقة في مناورات تقاطع المصالح الامريكية–الروسية.ماشكل العقوبات الذكية التي تريدها روسيا ؟ بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على العنوان: www.azzaman.com/azz/article/2002

(28) المصدر نفسه.

(29) ضغوط على روسيا بشأن العقوبات على العراق، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية على العنوان :

/news/2001.www.islamonline.net/arabic

(30) مشروع روسي مضاد للعقوبات الذكية، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية على العنوان: www.ajazeera.net/nes/archive

(31) جمال حسين، العراق ورقة في مناورات، مصدر سابق.
(32) بغداد تكافئ روسيا بعد تأجيل " العقوبات الذكية " مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية على العنوان : www.islamonline.net/arabic/news/2001
(33) العراق ورقة في مناورات، مصدر سابق.
(34) خلفيات المداولة الروسية–الأمريكية، مصدر سابق.
(35) مجلس الآمن يقر بالإجماع "العقوبات الذكية " على العراق، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية على العنوان :
www.alsharqalawsat.com/details.asp/article
(36) باول يبدأ زيارة لموسكو، مقالة منشورة على شبة المعلومات الدولية على العنوان : www.arabic people daily.com.cn/2003/05/14.
(37) بوش يسعى لطمأنة روسيا على مصالحها في العراق، مقالة منشورة على شبة المعلومات الدولية على العنوان :
www.aljazeera.net/news/archive/archive/archiveld
(38) بجك، مصدر سابق، ص185.
(39) الشيخ، مصدر سابق، ص116.
(40) التقرير الاستراتيجي العربي، الازمة العراقية–الامريكية ... الاتجاه نحو الحرب، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على العنوان :
www.ahram.org.eg/aepss/ahram/2001/1/1
(41) روسيا تحصل على عقود لتسليح الجيش العراقي مقابل إسقاطها مشروع العقوبات الذكية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على العنوان :
www.aliraqi.org/forums/archive/index.php
(42) جمال حسين، العراق ورقة في مناورات، مصدر سابق.
(43) التقرير الاستراتيجي العربي، مصدر سابق.